هل أصبحت إيران دولة بيتكوين ؟

ترجمة[1] : د. سامر مظهر قنطقجي

ذكرت صحيفة إيران ديلي في شهر نوفمبر ٢٠٢٠، وهي الصحيفة الرسمية لحكومة البلاد، أن الإدارة قد عدلت تشريعاتها الخاصة بالعملات المشفرة لجعل الأصول الرقمية تُستخدم حصريًا لتمويل الواردات في وقت تزايد الضغط على الاستخدام العادي للبلاد للعملات الصعبة.

من الناحية العملية، هذا يعني أن عملات البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى التي يتم تعدينها رسميًا تحت إشراف الحكومة يجب أن يتم توريدها مباشرةً إلى البنك المركزي الإيراني CBI ضمن الحد المسموح به، استنادًا – جزئيًا – إلى كمية الطاقة المدعومة التي يستخدمها المُعدِّن.

من المفترض أن يقوم المعدنون بتزويد العملة المشفرة الأصلية مباشرة وضمن الحد المسموح به للقنوات التي يقدمها CBI، وفقًا لإيران ديلي.

لم يوضح التقرير كيف سيشتري CBI العملة المشفرة أو بأي سعر، ولكن من المحتمل أن تشتري الحكومة البيتكوين بأسعار أقل من أسعار السوق.

يُعد التحديث الأخير لسياسات إيران جانبًا رئيسيًا لما أصبح أكثر المناظر المألوفة للعملات المشفرة إثارة للاهتمام في العالم:

- في العام الماضي، شرعت إيران في تعدين العملات المشفرة ووضعت لوائح صارمة للتحكم في هذه الممارسة.
- ومن خلال الوصول إلى احتياطيات النفط والكهرباء الرخيصة نسبيًا، يمكن لإيران تقديم طاقة مدعومة بشدة لعمال المناجم وتعويض جزء كبير من تكلفة تعدين العملات المشفرة مثل البيتكوين للشركات التي تعمل وفقًا لقواعدها.

[1] Is Iran Becoming A Bitcoin Nation?, PETER CHAWAGA, NOV 4, 2020, Bitcoin Magazine, link

- تعتبر بدائل العملات الورقية مثل الدولار الأمريكي جذابة للقوى في إيران، حيث تمنعها العقوبات الاقتصادية من الولايات المتحدة ودول أخرى إلى حد كبير من التعامل مع العملة الورقية الاحتياطية في العالم.
- بما أن الريال الإيراني يعاني من التضخم المفرط، يبحث الإيرانيون عن مخزن بديل للقيمة.

للحصول على صورة أوضح لما تعنيه التطورات الأخيرة بالنسبة لعملة البيتكوين في إيران، تواصلت مع (ضياء الصدر)، وهو عميل بيتكوين يعيش في طهران ولم يغادر البلاد أبداً، وتحدثت أيضًا مع (عميد علوي)، الرئيس التنفيذي لشركة Vira Miner، الذي يحمل رخصة تعدين ويدير مركز تعدين قانوني في إيران.

هل تقوم إيران ببناء احتياطي بيتكوين؟

نظراً لأن التعديل الأخير يفرض على المعدّنين المنظمين تقديم عملات البيتكوين الخاصة بهم إلى البنك المركزي، فقد تكهن الكثير من مجتمع البيتكوين بأن الدولة تقوم ببناء احتياطي بيتكوين. بحيث ستكون البيتكوين أداة قوية للسماح لها بإلغاء الاشتراك في عملتها الورقية الفاشلة والالتفاف على العقوبات الدولية. لكن كلا من (الصدر وعلوي) رفضا هذا المفهوم.

قال علوي: "الحكومة ليست مهتمة بأي حال من الأحوال بالحصول على بيتكوين وهذا النهج لا يقتصر على إيران". "معظم البنوك المركزية في العالم ليست مهتمة بقبول مخاطر وتقلبات البيتكوين".

وردد الصدر هذا الرأي، مع التأكيد على حقيقة أنه ليس لديه أي معرفة من الداخل بالخطط الفعلية للبنك المركزي الإيراني. وأضاف: "لا أعتقد أن البنك المركزي سوف يمس عملة البيتكوين بأي شكل من الأشكال". "سيوفر النظام الأسعار والأشياء فقط وسيتم نقل البيتكوين من المرسل إلى المستلم مباشرة".

وتكهن الصدر بأن الحكومة ستنشئ نظامًا لإدارة العملات المشفرة يشبه نظام إدارة العملات الأجنبية المعروف باسم NIMA. يتحكم البنك المركزي الإيراني في سعر الصرف NIMA ويسهل تبادل العملات الأجنبية، لكنه لا يقوم بتكوين احتياطي من العملات الأجنبية من خلاله.

هل القاعدة الجديدة تثبط حماس عمال تعدّين البيتكوين؟

أشار الصدر إلى أن التعديل الأخير يمكن أن يحل مشكلة معدّني البيتكوين في الدولة الذين يواجهون تحديات من الحكومة عندما يحاولون بيع عملات البيتكوين التي يتلقونها في شكل مكافآت. بدلاً من

رؤيته كقيد – لأنه يتعين عليهم بيع عملات البيتكوين الخاصة بهم إلى الحكومة لتمويل الواردات – أشار إلى أنها كانت مفيدة لأن لديهم الآن وسيلة واضحة لبيع العملات الرقمية بطريقة معتمدة. ومع ذلك، لن ينطبق هذا على الجزء الأكبر من عمال مناجم البيتكوين الذين يعملون في إيران، وقد لا يكون له تأثير كبير بشكل عام.

وقال الصدر: "معظم عمال التعدين لا يقومون بعمليات تعدين رسمية ومنظمة، لذا فقد لا يهتم معظمهم بذلك". "بعض عمال المناجم القلائل الذين يحاولون القيام بأعمال التعدين رسميًا وبطريقة منظمة بالكامل، قد يحتاجون إلى هذه [القاعدة الجديدة]".

من ناحية أخرى، يتوقع علوي أن أحدث تعديل هو لردع عمليات تعدين العملة المشفرة في البلاد.

"نظرًا لارتفاع أسعار الكهرباء والغاز لاستخراج العملات المشفرة في إيران، فإن نتيجة تغيير هذا المرسوم ستكون خفض إنتاج البيتكوين في إيران، لأنه لا يوجد عامل تعدين مهتم بتزويد الحكومة بعملة البيتكوين الخاصة به بهذا المعدل". وأضاف: إن صناعة تعدين البيتكوين في إيران "منخفضة للغاية ومحدودة"، مشيرًا إلى أنه لا يوجد سوى ١٤ مركز تعدين قانوني في البلاد.

توقعات البيتكوين في إيران

على الرغم من الشعور بأن الحكومة نفسها ليست مهتمة بتجميع البيتكوين وأن صناعة التعدين القانوني صغيرة، فإن الصدر متفائل بشأن نمو البيتكوين بين الإيرانيين العاديين. وأشار إلى المشكلات الاقتصادية الأساسية في البلاد باعتبارها المحرك الأساسي، مشيرًا إلى أن الهواتف الذكية يمكن أن تكلف الإيرانيين ثمانية أو تسعة أشهر من الراتب. وقدم أدلة غير مؤكدة على أن المزيد من الأشخاص يستخدمون البيتكوين لإرسال تحويلات إلى أفراد الأسرة في إيران وتخزين قيمتها، وتحويلها من المتاجر التقليدية مثل الذهب التي يمكن أن تجعلهم أهدافًا للمجرمين.

قال الصدر: "فيما يتعلق بالدخل والإيرادات، فأنت أفضل مع البيتكوين من العملة الورقية في إيران والناس يفهمون هذا الآن". "أتوقع أن تأخذ عملة البيتكوين حصة أكبر بكثير من مثل هذه الإجراءات الاقتصادية ... فيما يتعلق بالتضخم، ليس لدى الناس طريقة أخرى سوى بيتكوين".

ومع ذلك، أشار الصدر إلى أنه لا يرى "صناعة بيتكوين" رسمية في البلاد وأن التبادلات وأعمال التعدين الموجودة بالفعل توصف بشكل أفضل على أنها أفراد اختاروا الملاذ الآمن، وليس مجموعة رسمية.

يبدو أن هذه النظرة تعززها اللوائح الحكومية الأخيرة، والتي تضفي في الوقت نفسه طابعًا رسميًا على إنتاج ودعم العملات المشفرة ولكنها تحد أيضًا من استخدامها بإشراف شديد التقييد. يبدو أن هذه الديناميكية قد أوقفت أي صناعة بيتكوين مزدهرة قد تكون نشأت في منطقة ناضجة جداً للتبني، بدلاً من تشجيعها.

وأوضح علوي: "حتى الآن، لم تُظهر الحكومة الإيرانية أي اهتمام عملي بدعم صناعة التعدين المشفرة، ووافقت على قرار واحد أو اثنين فقط من القرارات الضعيفة، معظمها كانت دعاية". بشكل عام، تكلفة تعدين البيتكوين في إيران مرتفعة للغاية وليس لها أي مبرر اقتصادي. وفي الوقت الحالي، كمية البيتكوين المُعدن قليل جداً بحيث لا يمكنه تلبية احتياجات المصنع من العملات الأجنبية".